Document: EB 2012/105/R.18/Rev.1
Agenda: 7(c)(ii)
Date: 3 April 2012
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

مذكرة رئيس الصندوق

بشأن تمويل تكميلي مقترح تقديمه إلى جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية من أجل برنامج الحيازات الإيجارية الحرجية والحيوانية

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Benoît Thierry
مدير البرنامج القطري
رقم الهاتف: 2234 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: b.thierry@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الخامسة بعد المائة
روما، 3–4 أبريل/نيسان 2012

للموافقة

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالتمويل التكميلي المقترح تقديمه إلى جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية على شكل قرض ومنحة من أجل برنامج الحيازات الإيجارية الحرجية والحيوانية، كما هو وارد في الفقرة 17، وعلى التعديلات على اتفاقية التمويل كما هي واردة في الفقرة 16.

مذكرة رئيس الصندوق

تمويل تكميلي مقترح تقديمه إلى جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية من أجل برنامج الحيازات الإيجارية الحرجية والحيوانية

أولا – الخلفية

1- وافق المجلس التنفيذي على برنامج الحيازات الإيجارية الحرجية والحيوانية في شهر ديسمبر/كانون الأول 2004 (EB 2004/83/R.25). وتبلغ تكاليف البرنامج الموافق عليها 12.77 مليون دولار أمريكي. وأما مصادر التمويل فهي: (1) الصندوق بقرض قيمته حوالي 10.49 مليون دولار أمريكي ومنحة قيمتها حوالي 1.22 مليون دولار أمريكي؛ (2) حكومة نيبال بمساهمة قيمتها 1.05 مليون دولار أمريكي؛ (3) المستفيدون بمساهمة قيمتها 000 14 دولار أمريكي.

2- وبموجب إطار القدرة على تحمل الديون، فإن نيبال مؤهلة للحصول على المساعدة المالية من الصندوق على أساس 50 في المائة على شكل منحة و50 في المائة على شكل قرض بشروط تيسيرية للغاية.

3- وتسعى هذه المذكرة إلى الحصول على الموافقة على تمويل تكميلي للبرنامج على شكل قرض بقيمة 0.97 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (أي ما يعادل 1.5 مليون دولار أمريكي) بشروط تيسيرية للغاية، ومنحة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون بقيمة 0.97 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (أي ما يعادل 1.5 مليون دولار أمريكي). تبلغ مدّة القرض 40 سنة بما في ذلك فترة سماح مدّتها 10 سنوات. ولا يتحمل القرض أية فائدة، إلا أنه يتحمّل رسم خدمة قدره ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75 في المائة) سنويًا، يسدّد على دفعتين في السنة.

4- يُنفَّذ البرنامج الذي يمتدّ على مدى 8 سنوات في منطقة التلال الوسطى في نيبال. وتغطي منطقة البرنامج 22 مقاطعة من أصل 27، وهي المقاطعات التي اعتبرتها حكومة نيبال ذات أولوية بموجب البرنامج الوطني للحيازات الإيجارية الحرجية. ويعيش في هذه المقاطعات نحو 5.31 مليون شخص (أي نحو مليون أسرة) وتبلغ نسبة الفقراء من بينهم 48 في المائة، أي 2.55 مليون شخص.

5- يتألف البرنامج من أربعة مكوّنات: (1) الحيازات الإيجارية الحرجية وتشكيل المجموعات؛ (2) تنمية الثروة الحيوانية؛ (3) الخدمات المالية الريفية؛ (4) إدارة البرنامج وتنسيقه. وتهدف مكونات البرنامج إلى (1) تحسين إنتاج الأسر من الأعلاف ومحاصيل الأشجار عن طريق الإدارة الآمنة والمستدامة لأراضي

الحيازات الإيجارية؛ (2) تحسين الإنتاج الأسري من الحيوانات الصغيرة (الماعز)؛ (3) إنشاء مؤسسات تمويل صغري مجدية تقدّم الخدمات لأصحاب الحيازات الإيجارية؛ (4) تحسين قدرة الحكومة على تطبيق نظام الحيازات الإيجارية الحرجية على المستوى الوطني.

6- لقد أنجز البرنامج، وهو اليوم في سنته السادسة، الأنشطة المتعلّقة بتحديد مناطق الغابات المتدهورة الجديدة وتشكيل مجموعات مستخدمي الحيازات الإيجارية الحرجية. وسيركّز البرنامج في السنتين المتبقيتين على تعزيز المجموعات وتنفيذ استراتيجية للخروج. وبلغ عدد مجموعات مستخدمي الحيازات الإيجارية الحرجية المكوّنة 080 4 مجموعة بعضوية 436 38 أسرة، أي 87 في المائة من الهدف المحدّد عند تقدير البرنامج. وتبلغ مساحة الغابات الإجمالية التي سُلّمت للمجموعات 900 19 هكتار أو 64 في المائة من تقديرات البرنامج. وتجدر الملاحظة أن توافر الغابات المتدهورة تراجع منذ تصميم البرنامج. وستستمرّ عملية توزيع حيوانات الماعز في السنة السابعة. وقد بلغ عدد الحيوانات الموزّعة حتى الآن 000 70 رأس، أي 94 في المائة من الهدف المحدّد. وفي ظل الظروف الراهنة تعتبر إنجازات البرنامج جديرة بالتنويه.

7- قبل بدء البرنامج كانت أسر مجموعات مستخدمي الحيازات الإيجارية الحرجية تصنّف ضمن ثلاث فئات: الأسر الأشد فقرًا (وتبلغ نسبتها 57 في المائة من إجمالي أسر المجموعات)، والأسر الأفقر (وتبلغ نسبتها 31 في المائة)، والأسر الفقيرة (وتبلغ نسبتها 12 في المائة). وبلغت نسبة الأسر من مجموعات براهمين وشيتري ونيوار 34.7 في المائة، و10.7 في المائة من مجموعات جانجاتيس و54.6 في المائة من مجموعات داليتس. وقد أظهرت دراسة حديثة لأثر البرنامج أجراها برنامج التعاون التقني في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن دخول المزارع تحسّنت بنسبة 40.2 في المائة في السنة في منطقة داليتس في ظلّ البرنامج، فيما نمت دخول المزارع للفئات الأعلى ضمن مجموعات مستخدمي الحيازات الإيجارية الحرجية بنسبة 14 في المائة في السنة. وكذلك، تحسّنت دخول المزارع في الأسر التي ترأسها نساء بنسبة 36.8 في المائة في السنة، فيما سجّل نمو دخول الأسر التي يرأسها رجال نسبة 23.4 في المائة في السنة.

ثانيا – التسويغ والأساس المنطقي

8- في أثناء تنفيذ البرنامج، حدّدت حكومة نيبال والصندوق من خلال استعراض منتصف المدة وبعثات الاستعراض المشتركة السنوية الحاجة إلى القيام بأنشطة إضافية لم تكن متوقّعة لتحسين فعالية البرنامج على مستوى أعضاء مجموعات مستخدمي الحيازات الإيجارية الحرجية. وشمل ذلك التدريب على إدارة الماعز وإنتاج البذور وإدخال خطط تحسين سبل العيش. وكذلك كان من الضروري رفع رواتب وعلاوات الموظفين المحليين. وتطلّب كل ذلك موارد إضافية من البرنامج لم تشملها ميزانيته أساسًا.

9- بالإضافة إلى ذلك، كانت معدلات التضخم الفعلية أعلى من المعدلات التي قدّرت عند تصميم البرنامج، بينما لم تتراجع أسعار صرف الروبية النيبالية كما افتُرض عند تقدير التكاليف. ولقد أدّى الأثر المتضافر لهذين العاملين وحده إلى عجز يقدر بحوالي 3 ملايين دولار أمريكي.

10- وإذا لم يتوفّر التمويل التكميلي ستتوقّف أنشطة البرنامج في الفصل الأول من العام 2012. وسيعرّض هذا الأمر الاستثمارات المادية والبشرية التي قدّمت للخطر، ويؤثّر على استدامة نتائج البرنامج التي تتطلّب استكمال سنتي التنفيذ الأخيرتين (2012–2014) كما تم تصوره في التصميم الأصلي. وستتعرّض للخطر

بشكل خاص مجموعات مستخدمي الحيازات الإيجارية الحرجية "متوسطة النشاط" التي تحتاج إلى دعم إضافي لتصبح "نشطة" وتستمر في عملها من دون دعم خارجي إضافي، وبالطبع مجموعات مستخدمي الحيازات الإيجارية الحرجية التي تكوّنت حديثًا. وكذلك تتطلّب أنشطة الائتمان والإدخار دعمًا إضافيًا لضمان استدامتها، لأن الروابط الموصى بها بينها وبين الصندوق الحكومي للحد من الفقر ومصرف نردهان أوتّان لا تعمل بكامل طاقتها بعد.

11- من دون التمويل التكميلي الذي سيمكّن البرنامج من استكمال السنتين الأخيرتين كما خطط لذلك أصلاً، سيصعب تعميم سياسة الحيازات الإيجارية الحرجية وتوسيع نطاقها من خلال تبنّي قانون جديد لتنظيم الغابات وإقامة قسم للحيازات الإيجارية الحرجية في وزارة الغابات وتطبيق مبادئ توجيهية أكثر ملاءمة للحيازات الإيجارية الحرجية.

12- أنتج البرنامج كمًّا كبيراً من الخبرات الميدانية والدروس المستفادة. وتدرّب موظّفو البرنامج مؤخراً على استخدام بوابة IFADAsia على الإنترنت لاكتساب المعارف ومناقشة الخبرات وتشاطر عملهم مع الآخرين. ويمكن أن يستغلّ البرنامج هذا التدريب وموقعه على الإنترنت للاستفادة بشكل أكبر من خبرات موظفي البرنامج والمستفيدين لمصلحة المجتمع المحلي الأوسع. ويحتاج البرنامج إلى إنشاء رابط أكثر فاعلية بين عمليات الرصد والتقييم وإدارة المعرفة حتى يغدو بالإمكان، إذا ما شارف على الانتهاء، الاستفادة من المعرفة المنتجة لصياغة السياسات وفتح الأبواب أمام توسيع نطاق العمليات من خلال البنى الحكومية. وفي هذا السياق، سينفّذ البرنامج في المدة المتبقية له، نظام المعلومات الجغرافية لتحديد مواقع مجموعات المستخدمين وأراضيهم، ويخدم ذلك استدامة مكاسب البرنامج على المدى الطويل. وبالتالي، لن يعود التمويل التكميلي بالفائدة على عملية التعلّم فحسب، بل سيعزّز حوار السياسات وتوسيع نطاق الأنشطة.

ثالثا – تكاليف البرنامج

13- ومع هذه الموارد الإضافية، علاوة على مساهمة إضافية من الحكومة بقيمة 0.20 مليون دولار أمريكي، ستزداد التكلفة الإجمالية للبرنامج من 12.77 مليون دولار أمريكي إلى ما يقارب 15.97 مليون دولار أمريكي. ويندرج التمويل المقترح ضمن المخصصات الإجمالية لنيبال وقد تم الاتفاق عليه مع الحكومة.

14- تتوزّع فئات نفقات التمويل التكميلي على الشكل التالي: (1) معدّات ومواد (3 في المائة)؛ (2) الاستثمارات في المزرعة (15 في المائة)؛ (3) موفرو الخدمات، دراسات (20 في المائة)؛ (4) الدعم التقني (21 في المائة)؛ (5) حلقات العمل والتدريب (24 في المائة)؛ (6) الرواتب والعلاوات (5 في المائة)؛ (7) التشغيل والصيانة (12 في المائة). أضيفت فئة جديدة هي "الدعم التقني" إلى التمويل التكميلي لغرض إدارة المعرفة (لتوثيق الدروس المستفادة وإعداد حوار السياسات من أجل زيادة توسيع النطاق).

رابعا – تمويل البرنامج

15- ستكون التكلفة الإجمالية المعدلة للبرنامج 15.97 مليون دولار أمريكي. أما مصادر التمويل فهي: (1) الصندوق، بتمويل أولي على شكل قرض بقيمة 7.15 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (أي ما يعادل 10.49 مليون دولار أمريكي تقريباً) ومنحة بقيمة 0.84 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (أي ما يعادل

1.22 مليون دولار أمريكي تقريباً) بالإضافة إلى تمويل تكميلي بقيمة 1.95 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (أي ما يعادل 3 ملايين دولار أمريكي تقريباً) يتألف من قرض بشروط تيسيرية للغاية (حوالي 1.5 مليون دولار أمريكي) ومنحة بموجب إطار القدرة على تحمّل الديون (حوالي 1.5 مليون دولار أمريكي)؛ (2) الحكومة بمساهمة أولية تبلغ قيمتها 1.05 مليون دولار أمريكي، ومساهمة إضافية بقيمة 0.20 مليون دولار أمريكي بحيث يكون المجموع 1.25 مليون دولار أمريكي.

خامسا – التعديلات المقترحة على اتفاقية التمويل

16- بعد موافقة المجلس التنفيذي، ستعدّل اتفاقية التمويل الحالية لتعكس التمويل التكميلي. ولا ينطوي هذا التمويل التكميلي على أية تعديلات في وصف البرنامج.

سادسا – التوصية

17- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل التكميلي المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدّم الصندوق إلى جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية قرضًا تكميليا بشروط تيسيرية للغاية بقيمة تسعمائة وخمسة وسبعين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 975 وحدة حقوق سحب خاصة) على أن يخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

قرر أيضًا: أن يقدّم الصندوق إلى جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية منحة تكميلية بموجب إطار القدرة على تحمل الديون بقيمة تسعمائة وخمسة وسبعين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 975 وحدة حقوق سحب خاصة) على أن تخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

كانايو نوانزي

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية